A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/535
30 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٢
ثانيا - معلومات أساسية	٥ - ١٠	٣
ثالثا - استجابة مؤسسات منظومة الامم المتحدة	١١ - ٣٩	٥
ألف - الإجراءات التي اتخذها الامين العام	١١ - ١٢	٥
باء - الإجراءات التي اتخذها برنامج الامم المتحدة الإنمائي/مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني	١٣ - ٢٠	٥
جيم - الإجراءات التي اتخذها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين/برنامج الاغذية العالمي	٢١ - ٣٢	٧
دال - الإجراءات التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة	٣٣ - ٣٥	١٠
هاء - الإجراءات التي اتخذها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٦ - ٣٧	١١
واو - الإجراءات التي اتخذها برنامج الامم المتحدة للبيئة	٣٨ - ٣٩	١٢

* A/43/150 .

٨٨-٢١٥٥٨ ٨٧١٧ث

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٢٧/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال ، الى مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يضمن ، على النحو المناسب ، التغطية الكافية لاحتياجات اللاجئين من الرعاية والإعالة والتأهيل ؛ الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، أن يضطلع بالدور القيادي في وضع تصورات للمشاريع المتصلة باللاجئين ، وفي تنفيذ هذه المشاريع ورصدها ، وأن يشترك في تعبئة الوسائل المالية والتقنية اللازمة بالتعاون الوثيق مع المفوض السامي والبنك الدولي ، وذلك على النحو الذي طلب المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (انظر الوثيقة A/39/402 ، المرفق) ؛ والى برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومكتب الامم المتحدة للسهل السوداني ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، أن تتشاور مع حكومة الصومال بشأن أفضل الطرق التي يستطيع بها المجتمع الدولي مساعدة الصومال في حماية بيئته المتضررة وتأهيلها .

٢ - وفي القرار نفسه ، طلبت الجمعية العامة كذلك الى المجتمع الدولي أن يدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية في الصومال ، المحلية منها والدولية ، في مجال تخطيط وتنفيذ مشاريع اللاجئين والانشطة الإنمائية المتصلة باللاجئين . وطلبت الجمعية الى المؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة ، وهي منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الامم المتحدة للطفولة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الاغذية العالمي ، أن تعد ، بالتشاور مع حكومة الصومال ، وشائع مشاريع تفصيلية لتنفيذ تلك المشاريع والانشطة المحددة في تقرير الامين العام كمسائل ذات أولوية لوضع برنامج عمل شامل .

٣ - وفي القرار نفسه ، طلبت الجمعية العامة أيضا الى مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإلى مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ بالتقدم المحرز ، كل في مجال مسؤوليته ، فيما يتعلق بالاحكام التي تعنيهما من هذا القرار .

٤ - وفي القرار نفسه ، طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن يقوم بالتشاور مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بتقرير

إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هـــذا القرار . وهذا التقرير مُقدم استجابة لذلك الطلب .

ثانيا - معلومات أساسية

٥ - ترد المعلومات الاساسية التفصيلية المتعلقة بتدفق اللاجئين في الصومـــال وخصائصهم والترتيبات التي اتخذت لتقديم المساعدة اليهم في التقريرين السابقيـــن للامين العام والمفوض السامي (A/AC.96/677, part II ، و A/42/498 و Add.1) .

٦ - منذ عام ١٩٧٩ والصومال تستضيف واحدا من أكبر تجمعات اللاجئين في العالـــم ، وتجابه في الوقت نفسه العديد من المشاكل الاقتصادية وحالات الطوارئ المتصلـــة بالجفاف . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الصعوبات اللابثة التي يعانيها ميزان المدفوعـــات تسبب المزيد من إعاقة التنمية الاقتصادية . ومن ثم فإن تدفق اللاجئين جاء في ظـــروف اقتصادية سيئة بالفعل ، كما أن وجود اللاجئين سبب إجهادا شديدا لبنية أساسية ضعيفـة أصلا وساعد على إحداث مزيد من التدهور في النظام الايكولوجي .

٧ - وفي أوائل عام ١٩٨٣ ، اتفقت حكومة الصومال مع الامم المتحدة على رقم تخطيطي لعدد اللاجئين في الصومال يبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ بدءا من الربع الاخير لعام ١٩٨٤ وحتـــى نهاية عام ١٩٨٦ قدمت أعداد جديدة من اللاجئين من أوغادين الى المنطقة الشماليـــة الغربية بلغ مجموعها ٠٠٠ ١٤٠ شخص حسب تقديرات الحكومة . وفي ١٧ آذار/مـــارس ١٩٨٧ ، تم إبرام اتفاق شامل مع حكومة الصومال يتضمن إعادة إحصاء اللاجئين في هذا البلـــد . وقد أُنجزت المرحلة الأولى منه في الربع الأخير من عام ١٩٨٧ وشملت إجراء مسح جـــوي ، وبدأت المرحلة الثانية التي تتألف من عملية مسح اجتماعي ديموغرافي . ومن المتوقـــع أن تعلن النتائج خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩ . وثمة نسبة كبيرة من اللاجئين مـــن النساء والأطفال ، وكلهم من اثيوبيا . وهم يقيمون في ٤٤ مركزا توجد في أربـــع مناطق : ١٥ في المنطقة الشمالية الغربية و ١٢ في منطقة غيدو و ١٢ في منطقة هيـــران و ٥ في منطقة شابيلي الجنوبية .

٨ - ومنذ عام ١٩٨٣ ، ظلت الحكومة الصومالية تؤكد من جديد في عدة مناسبـــات موقفها الذي ترى بمقتضاه أن العودة الطوعية الى الوطن لا تزال أنسب الحلول الطويلـة الاجل للاجئين في البلد وأعلنت استعدادها لتسهيل رحيل اللاجئين الراغبين في العـــودة الى الوطن . وذكرت أيضا أنه من الممكن ، في الوقت نفسه ، إعداد برنامج توطين محلـــي

للاجئين الذين لا يرغبون في العودة أو الذين لم يتمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المراكز التي يقيمون فيها حاليا . وفي هذا الاطار ، بدأ عدد من البرامج الزراعية وجرى تطوير حوالي ٥٠٠ ٥ هكتار من الاراضي منذ ذلك الوقت ، يستفيد منها ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥ أسرة من أسر اللاجئين . غير أن التقدم المحرز بشأن برامج التوطين المحلية اتسم بالبطء بسبب عدة عوامل من بينها مدى توفر الاراضي والمياه ، وانخفاض الانشطة البرنامجية في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ مما أثر على القطاع الزراعي ، والحاجة الى إقامة ترتيبات تنفيذ ملائمة ، وطول الوقت الذي تستغرقه مراحل تقييم هذه المشاريع . ونتيجة لذلك ، ظل برنامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الصومال محصورا في معظمه في مجالي الرعاية والإعالة .

٩ - وبينما ضمن هذا الامر تلبية الاحتياجات الاساسية للاجئين ، لوحظ كذلك تزايد الصعوبات التي تصاحب عمليات الإغاثة الطويلة الامد ، بما في ذلك ظاهرتا الإتكالية والسلبية . ولهذا لزم تطوير البرنامج بحيث يسير في مسلك مختلف أكثر توجها نحو إيجاد حلول دائمة . وفي أعقاب استئناف تقديم المساعدة في منتصف عام ١٩٨٦ بمستواها السابق ، جرت محاولة تحقيق ذلك بالعمل بشكل منهجي ومتزامن في مجالي العودة الطوعية والادماج المحلي . وإلى جانب هذا التحول في التركيز ، تم إجراء استعراض واسع النطاق لقطاعي الرعاية والإعالة في الربع الاول من عام ١٩٨٨ ، نتج عنه تنسيق للانشطة ، ولا سيما فيما يتعلق بعناصر الإغاثة المحلية التي لم تكن تعتبر أساسية في هذه المرحلة من مراحل البرنامج وهي المرحلة التالية لحالة الطوارئ . ومن ثم تركزت أنشطة الرعاية والإعالة على تدعيم مراكز اللاجئين في مجال البنية الاساسية .

١٠ - وزارت بعثة مشتركة بين الوكالات تابعة للامم المتحدة الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وقدرت البعثة أن ٠٠٠ ٨٤٠ لاجئ ما زالوا يؤثرون تأثيرا حادا على الاقتصاد الضعيف للصومال . وحدد تقرير البعثة عددا من المجالات ذات الاولوية التي تتطلب المساعدة الدولية ، مثل تنمية موارد المياه ، وانتاج الاغذية والماشية ، وتنمية الحراجة والمراعي ، والخدمات الصحية ، والتدريب التعليمي والمهني ، والطرق ، والمرافق . وفضلا عن ذلك ، أوصى التقرير باتباع نهج مترابط ومتناسق فيما يتعلق بإعداد برنامج شامل للمساعدة وكذلك تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذه . وقد اتخذت خطوات ملموسة بالفعل لتنفيذ توصيات البعثة ، ولا سيما التوصيات المتعلقة بتعزيز المشاريع الإنمائية المتصلة باللاجئين ، وتحديد مشاريع تكون قائمة على كثافة العمل وتنفع اللاجئين والسكان المحليين على حد سواء .

ثالثا - استجابة مؤسسات منظومة الامم المتحدة

ألف - الإجراءات التي اتخذها الامين العام

١١ - أحال الأمين العام في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة نسخة من قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٢ مرفقا بها تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي زارت الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وناشد الامين العام المجتمع الدولي أن يواصل الدعم الذي يقدمه من خلال القنوات الثنائية الاحادية ، الى البرامج والمشاريع المختلفة الموصى بها أو التي هي قيد التنفيذ . وبالاضافة الى ذلك أعرب عن أمله في أن يمكن تقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة الى حكومة الصومال لتمكينها من أن تعالج على نحو فعال المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة الناشئة عن حالة اللاجئين في الصومال .

١٢ - وفي ٧ آذار/مارس ١٩٨٨ أحال الامين العام الى رؤساء جميع المؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة ، قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٢ وتقرير البعثة وحثهم على مواصلة وزيادة المساعدة التي يقدمونها الى حكومة الصومال لتمكينها من مواجهة الحالة .

باء - الاجراءات التي اتخذها برنامج الامم المتحدة الإنمائي/مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني

١٣ - بدأ برنامج الامم المتحدة الإنمائي في جمع معلومات وبيانات عن الانشطة المتصلة باللاجئين وعن التقارير والوثائق الاخرى ذات الصلة التي يمكن ان تستخدم لأغراض البرمجة .

١٤ - ومن أجل علاج المشكلة المتمثلة في أن اتجاه المشاريع الفردية الذي كان سائدا في الماضي لم يسفر عن خلق الاهتمام الكافي لدى المانحين ، يقوم البرنامج الإنمائي حاليا بإعادة توجيه أنشطته من أجل وضع برامج موضوعية ومتكاملة بالتعاون الوثيق مع شركاء ثنائيين ومتعددي الاطراف . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لضخامة عبء العمل الاضافي الناجم عن نهج التكامل هذا ، تتخذ الآن خطوات لتعزيز قدرة المكتب الميداني للبرنامج الإنمائي .

١٥ - واعتُمد مشروع كوريولي لتوطين اللاجئين في إطار المساعدة التحضيرية في أيار/مايو ١٩٨٨ . وستجرى في اطار المشروع دراسة جدوى وتوضع خطة تقنية لتوطين أسر اللاجئين التي تعيش في مخيمات اللاجئين منذ ثماني سنوات . وسيشمل الناتج الرئيسي للمشروع إعداد خطة لانشاء مزرعة للزراعات البعلية وإقامة شبكة مياه في القرية . وتتمثل الاهمية الخاصة لهذا المشروع في انه مشروع مقصود به أن يكون بمثابة نموذج لمشاريع إنمائية أخرى للاجئين في الصومال . ومن الجدير بالذكر انه بالاضافة الى التعاون المنتظر في إطار المشروع بين البرنامج الإنمائي والمفوضية ، فإنه يوفر أيضا إطارا للتعاون من أجل تنفيذ المشروع بين هاتين الوكالتين التابعتين للامم المتحدة وصندوق الولايات المتحدة الامريكية لانقاذ الطفل .

١٦ - وقدم مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني والبرنامج الإنمائي المساعدة الى الصومال في إعداد خطة وطنية لمكافحة التصحر في الصومال . وكمتابعة للاستراتيجية التي اعدت في إطار المشروع ، ستنشأ في البلد وحدة لإدارة مكافحة التصحر تمول هي أيضا من البرنامج الإنمائي ومكتب الامم المتحدة للسهل السوداني . ويجري حاليا إعداد مشروع للزراعة الحراجية في منطقة مقديشيو سينفذ بتمويل مشترك من البرنامج الإنمائي ومكتب الامم المتحدة للسهل السوداني على غرار أعمال التوسع الكبرى في المشروعين الجاريين لتثبيت الكثبان الرملية في شالا وشالامبوت .

١٧ - ويتعاون مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني بنشاط مع حكومة الصومال في تحديد وصياغة وتمويل المشاريع والبرامج الإنمائية لحماية واصلاح البيئة والموارد الإنتاجية في البلد .

١٨ - ومنذ عام ١٩٨٠ ، يشارك مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني في تثبيت الكثبان الرملية في المناطق الساحلية شمال وجنوب مقديشيو العاصمة . وقد أدت ثلاثة مشاريع مستقلة في مواقع مختلفة الى تثبيت ما يزيد على ٣٠٠ من الكثبان المتحركة .

١٩ - وفي عام ١٩٨٨ ، قدم مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني التمويل والمساعدة للحكومة الصومالية في إعداد خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر . وتشمل الخطة تدعيم القدرات الإدارية في مجال إدارة البيئة الطبيعية واقتراحات عملية لانشطة التدخل . كما ستشكل الخطة أساسا لنهج مطرد التنسيق والتكامل يتعلق بمكافحة التصحر والمشاغل الوطنية المتصلة بالموارد . ويعمل مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني أيضا مع الحكومة لإعداد خطة لانشاء مركز صومالي لرصد البيئة . وسيعمل فريق من الخبراء مع

الحكومة لصياغة مشروع لإنشاء مركز يوفر للسلطات الصومالية ، في المستقبل ، البيانات الضرورية لرصد مختلف جوانب البيئة والمشاغل الاساسية المتعلقة بالموارد .

٢٠ - وستقوم بعثات أخرى تابعة لمكتب الامم المتحدة للسهل السوداني بصياغة مشاريع تتضمن أنشطة لحماية وتحسين البيئة الهشة حول مقديشيو ولوقف التصحر . ومن المزمع أن يشمل ذلك التلال الرملية الحمراء التي تتعرض لاستغلال كثيف من قبل عدد متزايد من المستوطنين الجدد .

جيم - الإجراءات التي اتخذتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين/برنامج الاغذية العالمي

٢١ - عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٢ ، أجرت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاورات مع حكومة الصومال ، وعلى أساس هذه المشاورات حددت المفوضية الاحتياجات من المساعدة لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ومع ذلك ، ينبغي ذكر أنه في وقت إعداد هذا التقرير لم يمكن تحديد الآثار المترتبة على عدد من العوامل غير المعروفة بالنسبة لكل من برنامجي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، إلا أنه اعترف بأنه يتعين ادخال تنقيح جوهري على البرنامجين بمجرد أن تسمح التطورات بذلك . وتشمل هذه العوامل الآثار المترتبة على الحالة في المنطقة الشمالية الغربية ، ونتيجة عملية اعادة احصاء اللاجئين ، والتغير الكبير الذي حدث مؤخرا في سعر الصرف .

٢٢ - وبدأت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ العودة الطوعية المنظمة الى الوطن من منطقة غيدو ، وحتى الآن عاد ٩٤٠ ٤ لاجئا تقريبا الى مقاطعة سيدامو باثيوبيا . وتبذل حاليا جهود أخرى لتشجيع العودة الى الوطن ، تشمل إجراء استعراض شامل لتدابير المساعدة اللازمة في إطار هذا البرنامج . ولتسهيل حركة اللاجئين ، تم في عام ١٩٨٧ تشييد جسر معلق عند نقطة عبور دولو بين الصومال واثيوبيا ، وأصلح خلال عام ١٩٨٨ طريق لوك - دولو . والامل معقود على أن يؤدي التطور الجديد في العلاقات الثنائية الى تحقيق مزيد من النجاح لهذا البرنامج .

٢٣ - واتخذ ، في نفس الوقت ، عدد من المبادرات لصياغة برنامج رئيسي يهدف الى تطوير مشاريع الاكتفاء الذاتي . ففي قطاع الزراعة ، حيث تم تطوير ٥٠٠ ٥ هكتار ، يتم حاليا تعزيز نهج ثلاثي ، يركز على تطوير المنطقة والتوطين المحلي ومشاريع التوطين صغيرة النطاق . وتتطلب ترتيبات التنفيذ زيادة تعزيز الإطار المشترك بين

الوكالات وزيادة مشاركة الوكالات التطوعية . ولاستكمال هذا البرنامج ينتظر أيضا أن تؤدي الزيادة الكبيرة في الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية الى تعزيز الأنشطة الاقتصادية في مراكز اللاجئين والترابط مع الاقتصاد المحلي .

٣٤ - وقامت الوكالة الالمانية للتعاون التقني ، نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، باستكمال تقييم مشروع تنمية محلي في منطقة كوريولي . ويضم المشروع برنامجا تجريبيا زراعية لعدد ٤٠٠ أسرة يتم دعمه عن طريق أنشطة إنشاء الطرق وتحسين الإمداد بالمياه والتحريج ، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذه خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ . وفي الربع الأخير من عام ١٩٨٧ ، قامت بعثة مشتركة من المفوضية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بإجراء تقييم لمشروع توغ واجالي للزراعة والحراجة البعليتين . وقدمت البعثة مقترحات مفصلة ، غير أن الاعتبارات المتصلة بقرب الموقع من الحدود حالت دون إحراز مزيد من التقدم .

٣٥ - وفي منتصف عام ١٩٨٧ أجرى البنك الدولي تقييما لمشروع فورجانو في شابيلي الجنوبية لتوطين اللاجئين . وبعد ذلك ، تطلب الأمر إجراء مزيد من الاستعراض لهذا التقييم لضمان قابليته للتكرار وقدرته على الاستمرار وللتقليل من تكلفة الفرد المرتفعة التي تستلزمها الزراعة شبه الآلية للأراضي الجافة ، المقترحة أصلا . وقد اضطلع بإعادة التقييم في أوائل عام ١٩٨٨ فريق مشترك من البنك الدولي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي والمفوضية ، واستنتج الفريق أن الزراعة البعلية التقليدية المحسنة تعد بديلا محتملا . وستزور الصومال في منتصف عام ١٩٨٨ بعثة تقييم تابعة للبنك الدولي لتقييم الخيارات الممكنة المناسبة لمشروع فورجانو .

٣٦ - وفي بداية عام ١٩٨٨ ، قامت المفوضية والبنك الدولي والاتحاد الاقتصادي الاوروبي بمبادرة رئيسية لوضع برنامج شامل يربط بين مساعدة اللاجئين والاحتياجات الإنمائية . ويهدف هذا البرنامج الى توفير العمل للاجئين والسكان المحليين على السواء ، واصلاح بعض الأضرار المادية التي لحقت بالبيئة والهيكل الاساسي نتيجة لوجود اللاجئين وماشيتهم ، وانشاء مجموعة من الأصول الثابتة لخدمة اقتصاد الصومال . وسيؤدي الدخل الذي يحصل عليه اللاجئون الى تعزيز النشاط الاقتصادي في المخيمات وتقوية الروابط بين مراكز اللاجئين والاقتصاد المحلي ، فيؤدي بذلك الى زيادة فرص الحصول على عمل . وتقوم الفكرة الأساسية لهذا البرنامج على تنمية المناطق وتعزيز التفاعل بين اللاجئين والسكان المحليين . ورأت البعثة المشتركة بين البنك الدولي

والاتحاد الاقتصادي الاوروبي والمفوضية التي أوفدت في شباط/فبراير ١٩٨٨ أن هناك مجالا لمثل هذه المشاريع في قطاعات الحراجة ، وادارة أراضي المراعي ومستجمعات المياه ، والري ، وانشاء الطرق . ويجري حاليا اتخاذ الخطوات اللاحقة لذلك ضمن سلسلة الخطوات الواردة في التقييم . ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع خلال عام ١٩٨٩ .

٣٧ - وثمة تطور آخر سوف يؤثر على برنامج المفوضية في الصومال ، ألا وهو بناء سد باردهيرا الذي تم التخطيط لإنشائه ، والذي سيسفر بناؤه عن غمر معظم مخيمات اللاجئين في منطقة غيدو بالمياه . وأثناء إعداد هذا التقرير ، كانت المناقشات جارية بين المفوضية والبنك الدولي وحكومة الصومال من أجل صياغة خطة تسمح بايجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين المتضررين . وتشمل العناصر الثلاثة لهذه الخطة تسهيل العودة الطوعية الى الوطن ، وإدماج اللاجئين في مناطق الاستيطان المرتبطة بالسد ، وتعيين الامكانات الاخرى للدمج على المستوى المحلي .

٣٨ - ومن أجل انشاء إطار مترابط للتخطيط يؤدي الى تحقيق حلول دائمة ، تم إعداد مشروع لخطة عمل تجرى مناقشتها حاليا مع السلطات . وتهدف الخطة الى تعيين اللاجئين الراغبين في العودة الطوعية الى الوطن واللاجئين الذين يفضلون الاستيطان المحلي ، بغرض الاتفاق مع حكومة الصومال على أنواع التدابير العملية التي يمكن أن تجدد زخم عمليتي العودة الطوعية الى الوطن والاستيطان المحلي على أساس الاكتفاء الذاتي . وتقترح الآن خطوات للتعرف على رغبات الاسر من اللاجئين مع وضع إطار زمني واضح لتعديل برامج المساعدة وفقا لذلك .

٣٩ - وستبلغ المساعدة الغذائية التي يضمن تنسيقها برنامج الاغذية العالمي حوالي ١٤٢ ٠٠٠ طن متري في عام ١٩٨٨ بتكلفة تقدر بمبلغ ٥٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وعملا بتوصيات تضمنتها دراسة استقصائية غذائية أجريت في النصف الاول من عام ١٩٨٨ ، جرى تعديل الحصص الغذائية لرفعها من ٤٩٠ غراما الى ٥٣٠ غراما في اليوم واتخذت خطوات لتحسين مواعيد تسليم الاغذية في جميع المراحل التي تمر بها . وسيعاد تقييم الاحتياجات الغذائية عندما تتوفر نتائج عمليات إعادة التعداد وسيتم إجراء التعديلات حيثما اقتضى الامر ذلك عقب وضع نظام جديد للتوزيع .

٤٠ - وينفذ برنامج المفوضية لتقديم المساعدة للصومال من خلال اللجنة الوطنية للاجئين وهي هيئة مشتركة بين الوزارات انشأتها حكومة الصومال لتنسيق توزيع المساعدة على اللاجئين . وقد شُكلت داخل وزارات بعينها وحدات للاجئين لتنسيق

المساعدة في كل قطاع ، وتتضمن ترتيبات التنفيذ وحدة صحة اللاجئين المسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية ؛ والوحدة الزراعية للاجئين المسؤولة عن البرامج الزراعية ؛ ومعهد تدريب المدرسين في أثناء الخدمة الذي يشرف على التعليم الأولي وبرامج تدريب المدرسين ؛ ووحدة تعليم الكبار من اللاجئين التي تعنى ببرامج تعليم القراءة والكتابة وتثقيف الكبار ؛ وادارة تعليم المرأة ، المسؤولة عن برامج التثقيف الخاصة بحياة الأسرة ، وشعبة إمداد اللاجئين بالمياه ، المسؤولة عن تقديم المساعدة في مجال الامداد بالمياه ؛ وتقدم المكاتب الاستشارية للجنة الوطنية للاجئين المساعدة في تلبية الاحتياجات الفردية الفورية والتوطين المحلي للاجئين ، في حين تشجع وحدة تنمية المجتمع التابعة للجنة الوطنية للاجئين مشاركة اللاجئين واعتمادهم على أنفسهم . وتضطلع وحدة متخصصة تابعة لتعاونية الاغاثة الامريكية في كل مكان وهي منظمة غير حكومية بعمليات نقل وتوزيع المساعدة الدولية .

٣١ - ويشارك قرابة ٣٠ وكالة تطوعية ، في الوقت الحاضر ، في البرنامج ، ويعمل معظمها في المخيمات . وتشمل أنشطتها أساسا قطاعات الصحة وادرار الدخل والمستوطنات الزراعية والتعليم . كما تقوم وكالة تطوعية بمساعدة من المفوضية بتنفيذ البرنامج في مركز الأطفال غير المرافقين والأطفال المعوقين في مقديشيو . وتعمل بعض هذه الوكالات التطوعية بوصفها شركاء تنفيذيين في برامج المفوضية ومن المقرر زيادة مشاركتها في عام ١٩٨٩ في القطاعات المتعلقة بالمستوطنات الزراعية وإدرار الدخل .

٣٢ - وكما لوحظ آنفا ، فإن التعاون فيما بين الوكالات يكتسب زخما متزايدا أكثر من أي وقت مضى وبوجه خاص بالنسبة الى المستوطنات الزراعية واعانة اللاجئين ومشاريع التنمية . وفي هذا السياق تجدر الاشارة بوجه خاص الى التعاون مع البنك الدولي ، وهناك ثلاثة مشاريع رئيسية في طريقها الآن الى التنفيذ . وفيما يتعلق بالمساعدة الغذائية يضطلع برنامج الأغذية العالمي بدور حيوي وتكميلي مع إنشاء آليات متزايدة الفعالية .

دال - الاجراءات التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

٣٣ - تشترك منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في عدد كبير من الانشطة المتنوعة في الصومال بما في ذلك الامن الغذائي وإغاثة المواشي في المراعي . وتشمل سلسلة المشاريع التي يجري تنفيذها ، مشاريع خدمات ميدانية في مجالي الأوبئة والطب

البيطري ؛ وامداد المراعي بالمياه وإنعاشها ؛ وتوفير الدعم والتدريب في قطاع الحراجة ؛ والدراسة الاستقصائية لموارد الأراضي والتخطيط المتعلق باستغلال الاراضي ؛ وخطة العمل في مجال الحراجة المدارية ؛ وانعاش الموارد المائية الريفية . وتوجه المشاريع المذكورة أعلاه الى عامة السكان ولكنها تخدم بصورة غير مباشرة مصلحة اللاجئين ؛ وبالاضافة الى ذلك يمكن للسكان من اللاجئين المشاركة في المشاريع حيث تسمح الظروف بذلك .

٣٤ - ويجري تنفيذ عمليات المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ للاجئين الاثيوبيين في الصومال ؛ وبلغت القيمة الاجمالية لعمليات الطوارئ في عام ١٩٨٨ ، ١٧,٣٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك يستفيد ٠٠٠ ٥٠ من الحوامل والامهات المرضعات والأطفال دون سن المدرسة من اللاجئين من عملية تغذية المجموعات الضعيفة ، التي يدعمها برنامج الاغذية العالمي .

٣٥ - وتجري منظمة الاغذية والزراعة باستمرار مشاورات مع الحكومة بشأن عدد ضخم من مختلف الانشطة الجارية والمقررة ، بما في ذلك الانشطة المذكورة أعلاه التى تستجيب لأولويات الحكومة وولايات منظمة الاغذية والزراعة . وتشارك منظمة الاغذية والزراعة البعثة المشتركة بين الوكالات في اهتمامها القوي بحماية البيئة واصلاحها . وشاركت منظمة الاغذية والزراعة في حلقة العمل الوطنية بشأن التصحر والبيئة المعقودة في مقديشيو في الفترة من ٥ الى ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ والتي اشترك في تنظيمها مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وحكومة الصومال . وحضر حلقة العمل عدد من المؤسسات الوطنية فضلا عن الوكالات الدولية ومتعددة الاطراف والثنائية ؛ وناقشت عددا كبيرا من قضايا المتنوعة والمتصلة بإدارة وحفظ الموارد الطبيعية مع الاهتمام بوجه خاص بالتصحر والمشاكل الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية .

هاء - الاجراءات التي اتخذها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٣٦ - يوجد عدد كبير من اللاجئين في الوقت الحاضر في منطقة يجري فيها تنفيذ مشروعين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أساس التمويل المشترك ، وهما مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الشمالية الغربية ومشروع خدمات الصحة الحيوانية . غير أن هذين المشروعين لا يشملان أية أنشطة تستهدف اللاجئين بصورة مباشرة .

٣٧ - وقامت مؤخرا بعثة مشتركة بين البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقييم مشروع التنمية الزراعية في توغواغالي . وكان تقرير التقييم موضوع مناقشات في مقر الصندوق في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ . وسيكون قرابة ٣٥ في المائة من المجموعة المستهدفة ، من اللاجئين الذين سينتفعون بالمشروع على قدم المساواة مع المواطنين . وللاسف تعطل استمرار اعداد المشروعين انتظارا لتسوية حالة الامن في المنطقة .

واو - الاجراءات التي اتخذها برنامج الامم المتحدة للبيئة

٣٨ - يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة حاليا باجراء مشاورات مع الحكومة الصومالية فيما يتعلق بإنعاش قاعدة مواردها المتردية وحماية بيئتها .

٣٩ - وقدم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بناء على طلب الحكومة ، مساعدة تشمل مجالات الموضوعات التالية ضمن غيرها من المجالات :

(أ) بعثة خبراء استشاريين بشأن النباتات المفيدة لتثبيت الكثبان الرملية (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) ؛

(ب) تقديم الدعم الى الحلقة الدراسية المعنية بحماية البيئة الساحلية والبحرية وادارتها وتنميتها (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) ؛

(ج) قدمت اقتراحات مشاريع بشأن النشاطين المذكورين أعلاه الى اجتماع المانحين (١١ آذار/مارس ١٩٨٨) للمؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة ، وتجري الآن متابعته ؛

(د) تقديم الدعم الى حلقة العمل المعنية بتثبيت الكثبان الرملية (١١ آذار/مارس ١٩٨٨) ؛

(هـ) بعثة خبراء استشاريين بشأن حالة الموارد من الاحياء البرية (أيار/مايو ١٩٨٨) ؛

(و) بعثة خبراء استشاريين بشأن تدابير مقاومة سمك القرش المفترس (آب/أغسطس ١٩٨٧) ؛

(ز) في إطار برنامج عمل القاهرة للمؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة ، ستتم مساعدة الحكومة الصومالية في تعزيز المؤسسات الوطنية الصومالية المعنية ببعض جوانب ادارة الموارد ، وذلك من خلال المشاركة في شبكات المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة (الرصد البيئي ودراسة المناخ والموارد المائية والطاقة والموارد الوراثية والعلم والتكنولوجيا والتعليم والتدريب) ؛

(ح) سيتم في إطار المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة ، تنفيذ بعض المشاريع الرائدة المتعلقة بالتنمية القابلة للادامة . وقد قامت الحكومة الصومالية الآن بتحديد المواقع ، وتشكل تعبئة الأموال جزءا من عملية جمع الأموال الشاملة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعما لبرنامج القاهرة ؛

(ط) الصومال من البلدان المستفيدة من تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر .

- - - - -